

من عدل صفة فلا يقبل جرح من افراط فيه فخرج مما لا يقضي
ولا حديث الحديث كما لا يقبل تركته من اخذ بحج الظاهر
فاطلق التوكية وقال الذهبي وهو من اهل الاستفهام التا
في نقد الرجال لم يجمع اثنان من علماء هذا الشأن قط
على توثيق ضعيف لا على تضعيف ثقة انتهى وهذا كان
مذهب النسائي ان لا يترك حديث الدجل حتى يجمع
لجميع على تركه وليخبر المتعلم في هذا الفن من التساهل
في الجرح والتعديل فانه ان عدل بغير ثبوت كان كالمثب
حكما ليس ثبوت فيخشي عليه ان يدخل في زمر من هو
حديثا وهو يظن انه كذب وان جرح بغير تحرر اقدم
على الطعن في مسلم بن قتيبة وذلك ووسمه بمفسد سبق
بقى عليه غارة ابداء الافة يدخل في هذا اشارة من الكوفي
والغرض الفاسد وكلام المتقدمين سلم من هذا عالما
ونارة من المخالفة في العقائد وهو موجود كثيرا في ما
حدثنا ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك فقد مرنا تحقيق الحال
في العمل برواية المبدعة والجرح مقدم على التعديل واطلق
ذلك جماعة ولكن محله ان صدره مبينا من عارف باسباب

الاصحاح الثاني
الاصحاح الثاني
الاصحاح الثاني

لان ان كان غير مفسد لم يقبح فمن ثبت عدل التروان
صدره من غير عارف باسبابه لم يقبح به ايضا فان خلا
الجرح عن تعديل قيل الجرح فيه مجمل غير مبين السبب
اذا صدره من عارف على المختار لانه اذا لم يكن فعدل المصدر باب اوام
كان في حين الجهول واعمال قول الجرح اولى من عارف
وما ان ابن الصلاح في مثل هذا الى التوقف فيه ومن
المهر في هذا الفن معرفة كني المسلمين من اسمهم باسم
وله كنية لا يوثقون ان ياتي في بعض الروايات مكفي لئلا
يظن انه اخر معرفة اسماء المسلمين وهي عكس الذي قيل
ومعرفة من اسمه كنيته وهو قليل ومعرفة من اختلف
في كنيته وهم كثير ومعرفة من كثرت كناه كان جرح وله
كنيات ابو الوليد ابو خالد او كثرت بغيره والقاب
معرفة من وافقت كنيته اسم ابيه كابي اسحاق بن ابي
ابن اسحاق المدني احد اتباع التابعين وفايدة معرفة
نفي الغلط عن نسب الى ابيه فقال حدثنا ابن اسحاق
فمنه الى المصنف والمصنف حدثنا ابو اسحاق او وافق
كاسحاق بن ابي اسحاق السبيعي او وافقت كنيته كنيته ابيه

الاصحاح الثاني
الاصحاح الثاني
الاصحاح الثاني

الاصحاح الثاني
الاصحاح الثاني
الاصحاح الثاني